



الجلسة العامة ٤٢

الخميس، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرايل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

وأوغولا، وباكستان، وشيلي. ولذا ينبغي ألا تظهر أسماء تلك الدول أيضا في بطاقات الاقتراع.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٥ من جدول الأعمال

ومن بين الأعضاء الخمسة غير الدائمين الذين ستستمر عضويتهم في عام ٢٠٠٤، عضوان من أفريقيا وآسيا وعضو واحد من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعضوان من أوروبا الغربية ودول أخرى.

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية

(أ) انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن

وبناء على ذلك، وتمشيا مع الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٩١ ألف (د - ١٨) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، يجب انتخاب الأعضاء الخمسة غير الدائمين بما يتفق والترتيب التالي: ثلاثة من أفريقيا وآسيا، وواحد من أوروبا الشرقية، وواحد من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذا الترتيب مُجسّد في بطاقات الاقتراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبدأ الجمعية العامة الآن في انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن ليحلوا محل الأعضاء الذين تنتهي فترة عضويتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

وجريا على الممارسة المتبعة، هناك تفاهم مؤداه أن من بين الدول الثلاث التي ستنتخب من أفريقيا وآسيا، اثنتين يجب أن تكونا من أفريقيا وواحدة من آسيا.

والأعضاء الخمسة غير الدائمين الذين تنتهي فترة عضويتهم هم: بلغاريا، والجمهورية العربية السورية، وغينيا، والكاميرون، والمكسيك. وتلك الدول الخمس لا يجوز إعادة انتخابها. ولذا ينبغي ألا تظهر أسماءها في بطاقات الاقتراع.

وإضافة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين، ستشمل عضوية المجلس في عام ٢٠٠٤ الدول التالية: إسبانيا، وألمانيا،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وأود أن أتمسّ تعاون الممثلين المعهود أثناء إجراء الانتخابات. وأرجو أن تتذكروا أنه ينبغي أثناء عملية التصويت أن تتوقف كل الحملات الدعائية للمرشحين في قاعة الجمعية العامة. وهذا يعني على وجه الخصوص، ما إن تبدأ الجلسة، لا يمكن توزيع أية مادة دعائية أخرى داخل القاعة. واعترمت إتباع هذا النظام بحذافيره. والمرجو من جميع الممثلين أيضا أن يبقوا في مقاعدهم لكي تسير عملية التصويت بطريقة منظمة. كما أود أن التمسّ من الجمعية التعاون والدعم فيما يتعلق بالهواتف الخلوية. فأرجو ضبطها على "الاهتزاز"، إذا شعرت بضرورة الإبقاء عليها مفتوحة. إن سماع جرس الهواتف يسبب تشويشا كبيرا عندما نكون منهمكين في أعمال جادة. وأشكركم على تعاونكم.

نبدأ الآن عملية التصويت.

توزع الآن بطاقات الاقتراع المؤشر عليها "ألف" و "باء" و "جيم". وأرجو من الممثلين ألا يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع هذه التي وزعت عليهم.

هل لي أن اطلب من الممثلين أن يسجلوا على بطاقات الاقتراع المؤشر عليها "ألف" والخاصة بالدول الأفريقية والآسيوية أسماء الدول الثلاث التي يرغبون في التصويت لصالحها؛ وأن يسجلوا على بطاقات الاقتراع المؤشر عليها "باء" والخاصة بدول أوروبا الشرقية اسم الدولة التي يرغبون في التصويت لصالحها؛ وأن يسجلوا على بطاقات الاقتراع المؤشر عليها "جيم" والخاصة بدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اسم الدولة التي يرغبون التصويت لصالحها.

وبطاقة الاقتراع التي تتضمن أسماء من المنطقة المعنية تزيد على عدد المقاعد المخصصة لها ستعتبر باطلة. وأسماء الدول الأعضاء التي تسجل على بطاقة اقتراع لا تخص المنطقة المعنية لن تُحسب.

وأود كذلك أن أحيط الجمعية علما بأن المرشحين الذين لا يزيد عددهم على عدد المقاعد التي ستشغل، والذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وبأغلبية الثلثين من الدول التي حضرت وأدلت بأصواتها، سيعلم فوزهم في الانتخابات. وفي حالة تعادل عدد الأصوات لمقعد شاغر، سيجري اقتراع مقيد يقتصر على المرشحين الحاصلين على العدد المتساوي من الأصوات.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بموجب المادة ٩٢ من النظام الداخلي، ستجرى الانتخابات بالاقتراع السري ولن تكون هناك ترشيحات.

وفيما يتعلق بالترشيحات، أبلغني رؤساء المجموعات الإقليمية المعنية بما يلي.

بالنسبة للمقاعد الثلاثة الشاغرة من بين الدول الأفريقية والآسيوية، هناك ثلاثة مرشحين يحظون بتأييد مجموعتهم، وهم بنن والجزائر والفلبين. وبالنسبة للمقعد الشاغر من بين دول أوروبا الشرقية، هناك مرشح تؤيده مجموعته، وهو رومانيا. وبالنسبة للمقعد الشاغر من بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هناك مرشح تؤيده مجموعته، وهو البرازيل.

بموجب المادة ٩٢ من النظام الداخلي، نبدأ الآن في إجراء الانتخابات بالاقتراع السري.

وقبل البدء في عملية التصويت، أود أن أذكّر الأعضاء بأنه، بموجب المادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظامية تتعلق بطريقة إجراء التصويت.

١٧٨	الجزائر	مبادرة من الرئيس، تولى السيد يوسف مامدعلييف (أذربيجان) والسيد علي الدرماكي (عمان) والسيد ألفريد مونغارا - موسوتسي (غابون) والسيدة لويزا فيرناندو بونيا غلفاو دي كويروز (غواتيمالا) والسيد فيليب ووري (لكسمبرغ) والسيدة آليس زونشيرم (النمسا) فرز الأصوات.
١	جمهورية كوريا	أجري التصويت بالاقتراع السري.
	المجموعة باء - دول أوروبا الشرقية	الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعلق الجلسة الآن لمدة ثلاثين دقيقة.
١٨٢	عدد بطاقات الاقتراع:	علقت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ واستؤنفت الساعة ١١/٥٠.
صفر	عدد البطاقات الباطلة:	
١٨٢	عدد البطاقات الصحيحة:	الرئيس: قبل إعلان نتيجة التصويت، أود أن أوضح أنه، وفقا للمادة ١٩ من الميثاق وللقرار ١/٥٨ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، لم تُعط دولتان عضوان بطاقات اقتراع.
٧	المتنعون عن التصويت:	نتيجة التصويت كما يلي:
١٧٥	عدد الأعضاء المصوتين:	المجموعة ألف - الدول الأفريقية والآسيوية
١١٧	أغلبية الثلثين المطلوبة:	عدد بطاقات الاقتراع: ١٨٢
	عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:	صفر
١٧٤	رومانيا	عدد البطاقات الباطلة: ١٨٢
١	بولندا	عدد البطاقات الصحيحة: ١٨٢
	المجموعة جيم - دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	المتنعون عن التصويت: ٤
١٨٢	عدد بطاقات الاقتراع:	عدد الأعضاء المصوتين: ١٧٨
صفر	عدد البطاقات الباطلة:	أغلبية الثلثين المطلوبة: ١١٩
١٨٢	عدد البطاقات الصحيحة:	عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:
٤	المتنعون عن التصويت:	١٧٧
١٧٨	عدد الأعضاء المصوتين:	١
١١٩	أغلبية الثلثين المطلوبة:	البرازيل
	عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:	الأرجنتين
١٧٧	البرازيل	نظرا لحصول الدول التالية على أغلبية الثلثين المطلوبة، فقد تم انتخابها أعضاء في مجلس الأمن لفترة سنتين تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وهي البرازيل، بنن، الجزائر، رومانيا، والفلبين.
١	الأرجنتين	عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:
		بنن ١٨١
		الفلبين ١٧٩

مريحة فعالة، وأيضا جزءا أساسيا من حياتنا اليومية جميعا بشكل أو بآخر، حتى أننا ننسى أحيانا أن هذه الكتل المتحركة البالغة السرعة المصنوعة من الصلب والبلاستيك هي أيضا أسلحة فتاكة، بل إنها - كما ذكرت بعض الوفود - أسلحة دمار شامل. ففي كل عام ندفع ثمنا باهظا بالأرواح البشرية من أجل تلك الوسيلة من وسائل الراحة.

ووفقا للتقرير (A/58/228) الذي أعده الأمين العام عن الأزمة العالمية للسلامة على الطريق، قتل ١,٢٦ مليون فرد في أنحاء العالم في عام ٢٠٠٠ نتيجة للإصابات الناجمة عن حوادث المرور. ومثلت تلك الإصابات ٢.٢ في المائة من الوفيات على مستوى العالم، وكانت مسؤولة عن ٢٥ في المائة من كل الوفيات الناجمة عن إصابات. وفي عام ٢٠٠٠ أيضا، جاءت حوادث المرور على الطرق في المرتبة التاسعة بين الأسباب المؤدية إلى الوفاة. وتفيد إحصاءات منظمة الصحة العالمية بأنه بحلول عام ٢٠٢٠، ستحتل تلك الإصابات المرتبة الثالثة بين أسباب الوفاة والعجز والتي تحتلها الآن الوفيات بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتدرن الرئوي والملاريا. وعلاوة على ذلك، يقع عبء تلك الإصابات بشكل غير متناسب على السكان في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

وإلى جانب مصيبة الموت والخسارة البشرية، تقدر الكلفة المالية على مستوى العالم نتيجة الحوادث الناجمة عن حركة المرور على الطرق بـ ٥٠٠ بليون دولار. وهذا المبلغ أكبر من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لكثير من الاقتصادات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كذلك يقدر المبلغ الذي ينفق سنويا على أعمال التصليح، والمساعدة الطبية، والتحريرات والنفقات الأخرى الناجمة عن الحوادث بما يصل إلى ٢ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية كل عام. وذلك يبلغ ضعف إجمالي المساعدة الإنمائية الخارجية المقدمة إلى تلك البلدان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أهنيء الدول التي انتخبت أعضاء في مجلس الأمن. وأتقدم أيضا بالشكر إلى فارزي الأصوات على مساعدتهم في إجراء الانتخابات.

بهذا نختتم النظر في البند الفرعي (أ) من البند ١٥ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الممثلين بأن الجمعية ستعقد يوم الإثنين، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، في مجموعة البنود المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة، وإعادة الهيكلة والإصلاح. وستقدم نائبة الأمين العام توطئة في بداية الجلسة. وهناك أكثر من ٤٥ متكلمًا مدرجة أسماءهم في القائمة للتكلم بشأن البنود. وأناشد الأعضاء أن ينظروا في طرح مقترحات، وأن يشاركوا شخصيا في ذلك الاجتماع. وأناشد الأعضاء أيضا أن يحددوا بياناتهم بسبع دقائق.

البند ١٦٠ من جدول الأعمال (تابع)

الأزمة العالمية للسلامة على الطرق

تقرير الأمين العام (A/58/228)

مشروع قرار (A/58/L.3)

السيد تان (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): لما كنا انتخبنا توا خمسة أعضاء لمجلس الأمن، أود، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أهنيء البلدان الخمسة المعنية.

في البداية، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "الأزمة العالمية للسلامة على الطرق"، أود أن أعرب عن تقديري لوفد عمان على جهوده لجذب انتباه العالم لتلك الأزمة المتزايدة.

ترحب سنغافورة بهذه الفرصة لمناقشة الأزمة المتنامية للسلامة على الطرق. لقد أصبحت السيارات وسيلة انتقال

الطرق، لضمان أن تكون حالة الطرق مستوفية لأعلى معايير الصيانة. ونُفذت أيضا عدة مبادرات هندسية لتحسين السلامة على الطرق - مثل رسم خطوط لتحديد ممرات الطريق، ووضع وسائل لتخفيف الصدمات، وأعمدة لمواقف الحافلات، وخطوط اهتزازية لتحذير السائق من شدة الاقتراب من حافة الطريق.

ويؤدي إنفاذ القوانين أيضا دورا مهما في تحسين السلامة على الطرق، وتطبيق قواعد المرور ضروري لمنع المتهورين وغير المسؤولين من مستعملي الطرق من التسبب في وقوع حوادث وإيذاء الغير. فهؤلاء الأشخاص غير المسؤولين يعاقبون بغرامات، وبوقفهم عن القيادة، بل وحتى بقضاء فترات في السجن.

ولكن التوعية في نهاية المطاف هي الضمان الوحيد لتحسين السلامة على الطرق على المدى الطويل. فهي حاسمة في خلق مستعمل الطريق المدرك لمسؤوليته، وحملات مناهضة التدخين، على سبيل المثال، تعد مثلا طيبا على مدى فعالية أية حملة مركزة للتوعية الجماهيرية في تغيير السلوكيات. وبالمثل، وبالاعتماد على شعارات ابتكارية وجذابة، ينبغي أن ننظر في نهج من هذا القبيل لتوعية عامة الشعب بمسؤولياتهم، على اعتبار أنهم مستعملو الطرق.

وكجزء من عملية متواصلة لتوعية مستعملي الطرق بمسؤولياتهم، نظمنا حملات ومسابقات وبرامج متنوعة لتوعية الجماهير بقضية السلامة على الطرق، مما يكفل الوصول إلى جميع مستعملي الطرق سواء كانوا سائقي سيارات أو راكبي دراجات نارية أو دراجات عادية أو مشاة. كما نعمل على ترسيخ العادات الإيجابية في هذا المجال من خلال مناسبات سنوية مثل حملات التوعية بالسلامة على الطرق، وحملات مناهضة القيادة في حالة السكر، وحملات للتوعية بأداب الطريق.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن تقاس النفقة الاجتماعية لهذه الأزمة المتعاظمة بالدولارات والسننات فقط. فالأسر السعيدة يطبق عليها الحزن لفقد عزيز عليها بصورة مفاجئة أو لإصابته بأذى يصاحبه طيلة حياته. وأفراد منتجون يصبحون مشلولين أو مهمشين من قوة العمل. وأطفال أبرياء يصبحون يتامى، غالبا، بسبب ظروف يمكن الوقاية منها، ويواجهون حياة مشقة ومحن.

لقد كنا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، مقصرين في عدم إدراكنا في وقت مبكر لهذا الاتجاه المتصاعد. وهذا هو السبب في أن سنغافورة تقدر مبادرة عمان. وقرار منظمة الصحة العالمية باختيار "السلامة على الطرق" موضوعا للاحتفال بيوم الصحة العالمي في عام ٢٠٠٤، خطوة في الاتجاه الصحيح طال انتظارها. ولا يمكننا أن نبدأ في معالجة هذه الأزمة فرادى وجماعات إلا بزيادة الوعي بها. وكما يشير الأمين العام في تقريره، فمن الحقائق الحزنة أن أكثر من ثلث الوفيات الناجمة عن حوادث المرور في عام ٢٠٠٠ أي - ٤٣٥ ٠٠٠ حالة وفاة، وقعت في جنوب شرقي آسيا. وهذا يعني أن ثلث إجمالي عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور في العالم يحدث في منطقة لا يقطنها سوى ٨ في المائة من سكان العالم. ومن الواضح أن هناك المزيد مما يلزم القيام به لوقف هذا الاتجاه المثير للجزع الشديد في منطقتنا.

على الصعيد المحلي اتخذت حكومة سنغافورة عددا من الخطوات في العقدين الأخيرين لتحسين السلامة على الطرق في سنغافورة، تستند إلى "النهج الثلاثي" إزاء السلامة على الطرق، الذي أشار إليه زملاؤنا الممثلون - الهندسة وإنفاذ القوانين والتوعية.

ففي مجال الهندسة يقوم خبراء من هيئة النقل البري بسنغافورة بإجراء عمليات تفتيش منتظمة للسلامة على

لتوجيهها انتباه المجتمع الدولي إلى هذه المسألة، ولعرضها مشروع القرار المطروح علينا، والذي نؤمن بأنه يستحق منا كل التأييد.

إن البند ١٦٠ من جدول الأعمال "الأزمة العالمية للسلامة على الطرق"، جاء تعبيرا بليغا عن الشواغل التي تواجه كل الأمم، والتكاليف الباهظة التي تفرضها الإصابات الناجمة عن حوادث المرور من حيث عدد الوفيات والقدرة على التنقل، فضلا عن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية. فحوادث الطرق تشكل السبب الرئيسي للوفاة بين الأشخاص الذي تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٤ سنة. وفي عام ٢٠٠٠ لقي ١,٢٦ مليون شخص مصرعهم على الطرق. وهذا يعادل ٢,٢ في المائة من معدل الوفيات في العالم. وتفيد توقعات منظمة الصحة العالمية أنه بحلول عام ٢٠٢٠ ستحتل الإصابات الناجمة عن حركة المرور المرتبة الثالثة من بين الأسباب المؤدية إلى الوفاة والإعاقة.

والإحصاءات الواردة في الوثيقة A/58/228 تتسق مع هذه التوقعات. ومن المحزن أن معظم الوفيات والإصابات المهلكة يمكن تفاديها لو نفذت تدابير مانعة ملائمة. ومع أن المسؤوليات الأساسية في هذا الصدد تقع على عاتق الدول الأعضاء، فإننا نتفق مع الأمين العام بشأن وجود حاجة إلى تطوير استثمارات وشراكات بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، في مجال تشاطر المعرفة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة والموارد. وهنا أيضا سُنِّبت فعالية التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي وخاصة في مساعدة البلدان النامية، وبالذات تلك التي تواجه تحديات فريدة في نوعها مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، كبلدي، فيجي.

ومع شكرنا للأمين العام على تقريره، نعتمد على تنسيقه في شق الطريق أمام هذا النوع من التعاون والشراكات، باستخدامه كل السبل الموضوعية تحت تصرفه.

ومن خلال النهج الثلاثي المذكور، نجحت سنغافورة في إحداث هبوط مطرد في عدد الوفيات والحوادث الخطيرة على مدى العقدين الماضيين. وفي السنة الماضية كان معدل الوفيات في بلدنا، البالغ ٤,٨ لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص، ثاني أقل معدل في ٢٩ سنة. ولكن أي حادثة على الطريق تؤدي إلى الموت أو إلى إصابة خطيرة، تظل حادثة لا يجوز قبولها. ويمكننا أن نعمل معا، وسوف نعمل معا، وصولا إلى تخفيض آخر في هذا الرقم.

كما ترحب سنغافورة بكل فرصة تتيح تشاطر الخبرات والتعلم من أفضل ممارسات الغير. وقد حققنا الكثير من خلال ما أجريناه من مشاورات وإحاطات عن التوعية بالسلامة على الطرق، مع زوار من بلدان مثل الصين وتايلند وماليزيا وإندونيسيا وفيت نام والهند. كما قدمنا مساهمات في محافل مثل سلسلة الحلقات الدراسية التي أعددتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والمعروفة باسم الشراكة العالمية للسلامة على الطرق، وفي اجتماعات فريق الخبراء المعني بالسلامة على الطرق التابع للمنتدى الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وفي حلقة العمل التي انعقدت مؤخرا في سنغافورة لبرنامج السلامة على الطرق المشترك بين مصرف التنمية الآسيوي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وسوف نواصل تعاوننا الكامل مع المجتمع الدولي في مكافحته هذه المشكلة.

ختاما، وبرغبة في التأكيد على مدى خطورة هذه المشكلة، أود أن أتقدم بتوضيح بسيط آخر. ومن واقع المعدل الحالي للوفيات الناجمة عن حوادث المرور، يكون أكثر من ١٠ أشخاص قد ماتوا، وأصيب ٣٠ آخرون في الفترة القصيرة التي استغرقها خطابي.

السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): أشارك سنغافورة في تهنئة الأعضاء الخمسة غير الدائمين المنتخبين حديثا لمجلس الأمن. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لعمان

كشفت السرعة وتوفير المعدات لتعليم السلامة على الطرق. وقد قدم مصرف التنمية الآسيوي قروضاً ميسرة لمساعدة المجلس كذلك على الوفاء بمسؤولياته المحددة.

ونثق في إمكانية المشاركة على أرفع مستوى ممكن في الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة المقرر عقدها في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لإعطاء ذلك اليوم الاعتراف اللائق وإيلاء الأهمية لجميع البرامج المقررة ولإعداد المبادرات اللازمة لتطوير السلامة على الطرق. ونرى أنه يوجد بالفعل قدر كبير من المساعدة المتاحة، وتتمثل المشكلة في التعريف بالمساعدة التي يمكن أن تخفض الأرقام المتعلقة بالسلامة على الطرق لدينا. وتعتزم فيجي المثابرة في برامجها الخاصة بالسلامة على الطرق، وهي على استعداد للمساعدة في البرامج الأخرى، إذا أريد ذلك.

السيد غيلمن (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تعرب الولايات المتحدة عن تأييدها الكامل للمبادرة التي تعالج مسألة سلامة المرور العالمية في إطار منظومة الأمم المتحدة وترحب بفرصة العمل مع الدول الأعضاء على إيجاد أكثر الطرق كفاءة وفعالية لتنسيق تبادل المعلومات وإعداد أفضل ممارسات سلامة المرور على الطرق. وتحتل مسألة أمان الطرق مكانة بارزة في جداول أعمالنا الوطنية والدولية.

فعلى الصعيد الوطني، ومع أن الولايات المتحدة استطاعت خفض عدد الوفيات المتعلقة بالمرور سنوياً من ٥٥ ٠٠٠ في أواخر الستينيات إلى ٤٢ ٠٠٠ في العام الماضي، لا يزال معدل الوفيات بلا تغيير وتظل التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة به أعلى مما يجب إذ تبلغ ٢٣٠ بليون دولار في العام. علاوة على ذلك، لا يسعنا أن نستعين بالوفيات السنوية التي تبلغ حوالي ٤٢ ٠٠٠ من مواطني الولايات المتحدة، أو أن نقبل ببساطة هذه الخسارة

وفي هذا الصدد، نقدر جهود منظمة الصحة العالمية في اختيار موضوع "السلامة على الطرق" للاحتفال بيوم الصحة العالمية في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وكذلك إصدارها التقرير العالمي عن منع الإصابات الناجمة عن حركة المرور على الطرق. وستحتاج هذه الجهود إلى دعمنا الكامل حتى نكفل تحقيق أهدافنا السامية. إن التقرير يدعو الدول إلى الاضطلاع ببرامج ومبادرات لكبح جماح الإحصاءات المتعلقة بالمذابح التي تقع على طرقنا. صحيح أن هذه المبادرات نبيلة في غرضها ويؤمل منها فعل كل المستطاع في هذا المجال، ولكن نقص الأموال يشكل دائماً عاملاً يحول دون تنفيذها. لذا، فإننا نعول على تلقي المساعدة من الأمم المتحدة، وقد أننا إلى ذلك من قبل.

وعلى الصعيد المحلي، أنشئ مجلس فيجي الوطني للسلامة على الطرق في عام ١٩٩٥. بموجب قانون برلماني. وقد كلف بمهمة تعزيز سلامة جميع مستعملي الطرق. وكان تثقيف مستعملي الطرق سمة مميزة في حملة المجلس لتغطية المناطق الريفية والحضرية من مختلف الفئات والمدارس وسواق السيارات وركابها، بخصوص استعمال كل أنواع الطرق. وحقق المجلس قدراً كبيراً من النجاح عبر السنين، وهو ما يتبين من تديني أرقام الحوادث على طرقنا. ولكننا نود أن نبليغ هدفنا الأسمى ألا وهو المعدل الصفري للحوادث. ومهما كانت صعوبة ذلك، يتعين أن تكون أعمال الوقاية بلا هوادة، ومستمرة، ومتعددة الجوانب لكي تثير الاهتمام وتسترع الأنظار. ونجاح المجلس الوطني للسلامة على الطرق هو نتيجة للشراكة بين الحكومة والمجلس من ناحية، وشركة موبيل أويل وشركات النفط الأخرى، والدعم العام من ناحية أخرى.

وقد أحرزت منطقتنا تقدماً إبداعياً في تعزيز إجراءات السلامة على الطرق. ودأبت ولاية فيكتوريا بأستراليا على مساعدة شرطة فيجي في استعمال أجهزة

لا أستغرب كشأن بعض زملائي أن يصبح هذا الموضوع إحدى المسائل التي يبحثها مجلس الأمن بعد أشهر من الآن.

وعلى أي حال، أود أن أستهل كلمتي بالقول إن هذا الموضوع مثار قلق عميق لمنظمتنا، ليس على نطاق الأمانة في جنيف فحسب، بل على نطاق العالم كله. فمتطوعو الصليب الأحمر/الهلال الأحمر كما تعلم الجمعية العامة، هم في كثير من الحالات أول من يصل إلى مواقع اصطدامات الطرق، حيث يقدمون الإسعافات الأولية والدعم النفسي وخدمات سيارات الإسعاف. ونفعل هذا يوماً لضحايا حوادث السير في المجتمعات في أرجاء العالم. وتتأثر هذه المجتمعات كما يتأثر متطوعونا تأثراً عميقاً بما يصادفونه كل يوم من مأس يمكن تفاديها. ولديهم اعتقاد راسخ بأن هذه الأزمة بشكل خاص، أو الكارثة، إن وافقتم على التسمية، يمكن الحد منها بدرجة جذرية. ونحن لذلك نرحب بالاهتمام الذي تواصل الجمعية العامة إيلاءه هذه المسألة، ونثق بأنه سيؤدي إلى عمل متضافر على الصعيدين الإقليمي والوطني لمعالجة المسائل المحددة في تقرير الأمين العام.

الإحصائيات تبعث على الانقباض لدرجة أي لن أشغل الجمعية بأرقام مخيفة، نظراً لأن من سبقني من الزملاء قد غطوا هذه الأرقام. بيد أنني واثق بأن الكثيرين شاهدوا تقرير هيئة الإذاعة البريطانية هذا الصباح الذي أبلغنا بأن ١٠٠ شخص في المتوسط يموتون كل يوم على الطرق في بلد واحد فقط من بلداننا الأوروبية الجميلة. وأعتقد أن الأمر لا يحتاج إلى تعليق.

وقد دققنا ناقوس الخطر بالفعل في وقت يعود إلى عام ١٩٩٨. ونشر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر دراسة عن حوادث المرور في تقريره عن الكوارث في العالم. ووجهت تلك الدراسة سؤالاً غير سار

الكبيرة كجزء لا يمكن تجنبه من الحياة في مجتمع شديد الاعتماد على السيارات. ومن خلال هذه المبادرة، نتطلع إلى التعلم من الدول الأخرى عن استراتيجياتها الناجحة ونرجو أن نعرض بعضاً من استراتيجياتنا.

أما على الصعيد الدولي، فقد ضاعفنا جهودنا لمعالجة المسائل المتعلقة بسلامة المرور من خلال مشاركتنا في الفرقة العاملة المعنية بسلامة المرور على الطرق ضمن اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وهذه الفرقة هي الفرقة العاملة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة الموجودة حالياً ويمكنها الاستجابة بشكل ملائم للمطالبة باتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار المطروح.

وترى الولايات المتحدة بقوة أن أي مبادرات منسقة للتصدي لمشكلة السلامة على الطرق على الصعيد العالمي ينبغي أن تدار ضمن الفرقة العاملة المذكورة. فلهيأكل الأساسية والخبرة الفنية موجودة وولاية الفرقة شاملة للبلدان غير الأوروبية، بما فيها البلدان النامية. ونوصي بشدة بحضور رئيس الفرقة العاملة وأمانتها الجلسات العامة يوم ١٤ نيسان/أبريل من أجل مناقشة الكيفية التي يمكننا جميعاً بها على نحو جماعي أن نستعين بولاية الفرقة العاملة إلى أقصى درجة ممكنة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد غيليتا (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود باسم منظمتنا أن أهنئ الأعضاء المنتخبين الجدد لعضوية مجلس الأمن. وبينما نناقش هذا الموضوع الحزن بعض الشيء اليوم، وبالنظر إلى السرعة التي نفقد بها الناس على الطرق،

وندرك أن إقامة الشراكات شرط مسبق لإحراز تقدم حقيقي في التصدي لهذه الأزمة. ونحن من جانبنا نشعر بسرور خاص حيال الشراكة التي تكونت لضم مواردنا إلى إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وبصفة خاصة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية والقطاع الخاص. فكان من نتائج ذلك تشكيل الشراكة العالمية للسلامة على الطرق عام ١٩٩٩، التي يستضيفها مقرنا الرئيسي في جنيف. إنها شراكة عالمية ناشطة مكرسة لتحسين السلامة على الطرق، خاصة في البلدان النامية، من خلال تشاطر المعلومات والخبرة.

ونرحب جداً بالشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في إنتاج التقارير والوثائق لهذا الحوار. وتطلع إلى الانتقال بهذا التعاون المؤسسي إلى مستوى جديد في عام ٢٠٠٤، حيث ستتخذ السلامة على الطرق موضوعاً ليوم الصحة العالمي - ٧ نيسان/أبريل. ونحن مع الشراكة العالمية للسلامة على الطرق نعمل بنشاط مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي على إعداد الوثيقة الرئيسية، التقرير العالمي عن منع الإصابات الناجمة عن حوادث السير على الطرق، لتوزع في ذلك اليوم. وكجزء من هذا الموضوع، نحث جميع الحكومات على فتح حوار مع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية في بلدانها للإعداد لمناسبات فعالة للاحتفال بيوم الصحة العالمي ودعم الشراكة المستدامة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص للتصدي لقضايا السلامة على الطرق الوطنية.

فضلاً عن ذلك، فإن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، من خلال عمله في مجال الإسعافات الأولية، سيغتنم كل فرصة مناسبة لتعزيز قدرة المجتمعات على التصدي للأزمة التي ناقشها اليوم. ومن جوانب عديدة، يمثل عمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر في توفير الإسعافات الأولية أهم تدخل إنساني بين هذه

هو: هل يجب أن يموت ملايين آخرون بحوادث المرور قبل أن نتصرف بشكل أسرع كثيراً؟ وتمثلت الرسالة المحورية هنا في أنه يلزم اتخاذ إجراء من جانبنا جميعاً، سواء في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وعمامة الجمهور، للتعامل مع هذه الكارثة.

وفي عام ١٩٩٩، خلال المؤتمر الدولي لحركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر، التزمت الحكومات ومنظماتنا الوطنية بخطة عمل للرد على هذه المشكلة المتعاظمة من خلال المضي في تطوير تدابير السلامة على الطرق، في شراكة مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وتنفيذ هذه الخطة ينقصه الكثير، خاصة بالنظر إلى تزايد حجم هذه الأزمة.

ويؤيد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الإجراءات التي اتخذتها الكثير من جمعياتنا الوطنية، وينتظر المزيد إلى حد ما من شركائنا، أي من الحكومات. وبالرغم من إدراكنا أن جميع الحكومات، مهما كانت تعاني من قيود في المهارات والتكنولوجيا والموارد، ملتزمة بإزاء برامج السلامة على الطرق، فلم تستجب سوى ست منها لمتطلبات قرار الجمعية العامة ٣٠٩/٥٧، وفقاً لتقرير الأمين العام. بيد أننا نود أن ننوه بصفة خاصة بعمان والنمسا وإثيوبيا، التي شنت حملات نشطة للسلامة على الطرق بالتعاون مع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية بها.

ومن النماذج الأخرى القيمة لهذا التعاون حملة الصليب الأحمر الأوروبي للسلامة على الطرق، التي نظمتها ٢٦ منظمة وطنية أوروبية ودعمتها اللجنة الأوروبية بقوة. فهي حملة نشطة وقوية، بدىء بها في الأصل في عام ٢٠٠٢ واستضافها الصليب الأحمر الألماني. وهي ناجعة وتنفذ الأرواح.

والتنمية، بعض الملاحظات عن البند ٥٠ من جدول الأعمال.

أولاً، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن الشركاء في مجال السكان والتنمية. يعرف العديد من الأعضاء أن تحالف الشركاء في مجال السكان والتنمية أنشئ أثناء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود في عام ١٩٩٤، كتحالف بين حكومات البلدان النامية التي حققت نجاحاً كبيراً في برامج الصحة الإنجابية والبرامج السكانية والتي تلتزم بتشاطير معرفتها وخبرتها مع البلدان النامية الأخرى. ويتكون التحالف الآن من ١٩ بلداً يمثلون ٥٤ في المائة من سكان العالم. وأثناء عملية عام ١٩٩٩ للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية زائداً ٥، اعترفت الجمعية العامة تحديداً بتحالف الشركاء بوصفه مبادرة رئيسية من الجنوب إلى الجنوب، ومُنحنا في العام الماضي، كما ذكر، وضع مراقب دائم، نأمل أن نستخدمه للعمل عن كثب مع مختلف وكالات وبرامج الأمم المتحدة المعنية بالسكان والتنمية.

والمجالات الأربعة التي يغطيها تحالف الشركاء هي تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وفيات ومرض الأمهات، والقضايا التي تم المراهقين، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وسائر الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. والأساليب التي استخدمت للتركيز على هذه المواضيع هي حوارات السياسة والتدريب والبحث ونشر المعلومات، خاصة أفضل الممارسات والدروس المستفادة. ونحن نعمل عن كثب مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال السكان والتنمية. ونرى أن العمل الذي نقوم به يسهم في توسيع وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب، الذي كان إحدى النقاط الرئيسية في برنامج عمل مؤتمر القاهرة، المعقود في عام ١٩٩٤، والذي نعتقد أنه أحد العناصر الرئيسية لتشجيع

الإحصاءات المحزنة السالفة الذكر عن الأزمة وتأثيرها على الناس العاديين. وكما تدرك الجمعية، في العديد من البلدان الأوروبية، يجب على كل شخص، كشرط قسري، أن يجتاز دورة وامتحاناً في تقديم الإسعافات الأولية تقدمها لجنة الصليب الأحمر قبل أن يتسلم رخصة القيادة. ويجب أن نعمل أيضاً على التأكد من إدماج هذه الأنشطة وحوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى المقترح في نيسان/أبريل القادم، في عمل منسق يُضطلع به في إطار الأسرة المتعددة الأطراف. في الختام، كما يقول مثل أمريكي قديم، جميع الطرق معبدة إذا توفرت النوايا الحسنة. دعونا نعمل معاً لجعل هذه النوايا الحسنة حقيقة ملموسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

أود أن أبلغ الأعضاء إنه بناءً على طلب مقدمي مشروع القرار A/58/L.3، سيجري البت في مشروع القرار في تاريخ لاحق يعلن عنه في يومية الأمم المتحدة.

البند ٥٠ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام (A/58/359)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩/٥٧، المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن تحالف الشركاء في مجال السكان والتنمية.

السيد سنغ (الشركاء في مجال السكان والتنمية) (تكلم بالانكليزية): أشكرك جداً سيادة الرئيس على إعطائنا هذه الفرصة لأبدي، نيابة عن الشركاء في مجال السكان

سيجري استخدامها على جميع الصعد - الوطني والإقليمي والدولي - لإعادة تركيز الاهتمام في جميع أنحاء العالم على مواضيع وقضايا تتعلق بمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مع تركيز الاهتمام بوجه خاص على قضايا تعبئة الموارد. ونعتقد أيضاً أنه إذا تقرر تنظيم اجتماع كبير في عام ٢٠٠٥ لدراسة تنفيذ أهداف الألفية الإنمائية، فإن القضايا المتعلقة بالسكان والتنمية ستشكل جزءاً من جدول أعمال هذا الاجتماع.

ونرى وجود علاقة واضحة بين أهداف الألفية الإنمائية وأهداف ومقاصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتتفق تماماً مع الرأي الذي عبر عنه الأمين العام في مناسبات عديدة، المتمثل في أن هدي الألفية الشاملين، القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين، مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالأهداف التي اعتمدها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤؛ وأشار بوجه خاص إلى الأهداف المتعلقة بالصحة الإنجابية والسكان. ونعلم أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد قام بالفعل بقدر كبير من العمل على هذا الموضوع. وأود أن أبلغ الأعضاء أننا نعزم تنظيم عدد من حوارات السياسة، تضم صانعي السياسة ومديري البرامج، حول مختلف جوانب هذه العلاقة المتكاملة. ونأمل أن تسهم نتائج هذه الحوارات، التي ستنشر على هيئة دراسات، في استمرار المناقشة حول أسلوب الربط بين المواضيع السكانية وأهداف الألفية الإنمائية على المستوى التشغيلي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في مناقشة هذا البند.

بمذا اختتمت الجمعية هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

التعاون في المستقبل بين جميع البلدان فيما يتعلق بتعزيز قدرات بلدان الجنوب.

والموضوع الرئيسي الذي نريد أن نتكلم عنه هو التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. ونوافق على أن عمليات استعراض وتقييم المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ينبغي أن تقيم التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات وتوفير فرصة للتأكيد مجدداً على الأهداف والمقاصد التي اتفق عليها في هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة، وتشاطر أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتحديد العقبات والقيود التي ووجهت والإجراءات والمبادرات التي اتخذت للتغلب عليها، والتدابير الهامة لمواصلة تنفيذ برامج عملها، وكذلك التحديات الجديدة والقضايا الناشئة.

ونتوقع أن ينصب استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية زائدا ١٠ - أو استعراض القاهرة زائدا ١٠ - وهو الاستعراض الذي نتم به بشكل خاص، على تلك الاهتمامات. ونتطلع إلى تقييم التقدم المحرز على الصعيد القطري والقيود التي تواجه تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي يقوم بتنفيذه صندوق الأمم المتحدة للسكان. وينبغي أن توفر لنا عملية التقييم هذه معلومات عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف ومقاصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعن الأعمال التي يتعين القيام بها لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ومنتظر أيضاً باهتمام نتائج الاجتماعات الإقليمية التي نظمتها اللجان الإقليمية، وكذلك المبادرات التي اضطلعت بها منظمات المجتمع المدني.

ومع أنه يبدو واضحاً أنه لن يعقد في عام ٢٠٠٤ أي مؤتمر حكومي دولي عالمي معني بالسكان والتنمية، فإننا نعتقد أن مختلف الفرص داخل الأمم المتحدة وخارجها